

**Twenty-Second Intergovernmental Group of Experts on  
Competition Law and Policy  
Room XIX, Palais des Nations, Geneva  
3-5 July 2024**

**Contribution**

*The Competition Protection Agency of Kuwait*

*This material has been reproduced in the language and form as it was provided. The views expressed are those of the author and do not necessarily reflect the views of UN Trade and Development.*

## مشاركة دولة الكويت

في الدورة الثانية والعشرين لاجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بقوانين وسياسات المنافسة

(جنيف – 3-5 يوليو 2024)

بداية، نشكر أمانة "الاونكتاد" على حسن التنظيم والإعداد آمليين أن تكمل أعمال المؤتمر بالنجاح.

وإنه لمن دواعي سرورنا أن نشارك رغبة منا في إلقاء الضوء ولو بشكل بسيط على تجربة الكويت بشكل عام بعد التغييرات الأخيرة

القانون رقم 10 لعام 2007 في شأن حماية المنافسة يعتبر أول تشريع لحماية المنافسة، وبموجبه أنشئ جهاز حماية المنافسة، موضحًا دوره واختصاصاته، وتعريف الممارسات الضارة بالمنافسة، والإجراءات اللازمة للتصدي لهذه الممارسات.

في السنوات الأخيرة، قامت الكويت بجهود كبيرة لتعزيز إطار حماية المنافسة لديها لمواءمته مع أفضل الممارسات الدولية ومعالجة التحديات السوقية الناشئة.

ومن أهم التطورات صدور القانون رقم 72 لعام 2020 في شأن حماية المنافسة والذي ألغى القانون السابق، ويهدف القانون الجديد إلى تعزيز الإطار التنظيمي وتحسين فعالية إنفاذ قوانين المنافسة.

**وأود التركيز على دور الجهاز في مراقبة عمليات الاندماج والاستحواذ.**

حيث إنها تُعد أنشطة محورية في تشكيل المشهد الاقتصادي لأي بلد، فهي تملك القدرة على تعزيز الكفاءة، وتشجيع الابتكار، ودفع النمو الاقتصادي.

ومع ذلك، يمكن أن تشكل أيضًا مخاطر كبيرة على المنافسة في السوق، مما قد يؤدي إلى احتكارات أو ممارسات ضارة للمنافسة.



ولتخفيف هذه المخاطر، تُسن قوانين المنافسة لضمان أن أنشطة الاندماج والاستحواذ لا تعيق المنافسة في السوق.

وقد تضمن قانون المنافسة الكويتي، إطاراً قانونياً لمراقبة وتنظيم عمليات الاندماج والاستحواذ لحماية ديناميكيات السوق التنافسية.

يتولى الجهاز مسؤولية مراقبة عمليات الاندماج والاستحواذ لضمان عدم خلق أو تعزيز وضع مهيمن في السوق يمكن أن يعيق المنافسة. يوجب القانون على الشركات المشاركة في أنشطة اندماج واستحواذ التقدم بطلب إلى الجهاز قبل المضي قدماً في الصفقة للحصول على موافقته.

وهذا الإجراء ضروري جداً لقيام الجهاز بتقييم ودراسة احتمالات تأثيره سلبياً على المنافسة الحرة في السوق المعنية للوقوف على أضرار وفوائد التركيز محل الطلب.

يقيم جهاز حماية المنافسة مقترحات الاندماج والاستحواذ بناءً على عوامل مختلفة، بما في ذلك حصة السوق، وإمكانية إنشاء احتكارات، والتأثير العام على رفاهية المستهلكين، إذا رأى الجهاز أن الاندماج المقترح يمكن أن يقلل بشكل كبير من المنافسة، فإنه يملك السلطة لرفض الصفقة أو فرض شروط للتخفيف من أي تأثيرات ضارة للمنافسة.

من خلال القانون رقم 72 لعام 2020 يظهر التزام ورغبة الكويت بوجود أحكام تنظيمية قوية من خلال رقابتها المسبقة على هذه العمليات، وتمكين جهاز حماية المنافسة من مخالفة الأطراف التي تقوم بهذه العمليات دون اخطار الجهاز مسبقاً، وكذلك مواءمة أحكام القانون مع المعايير العالمية في المنافسة لتعزيز الكويت اقتصاداً تنافسياً وتعزيز النمو المستدام.

وختاماً نتطلع أن تكمل هذه جهودنا بالنجاح وتحقيق أهدافنا نحو مزيد من التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات لما فيه الخير والنفعة ومصالح شعوبنا ودولنا.

و السلام عليكم،،،